الأمم المتحدة

A/C.3/71/SR.38

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
6 December 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد إيريزا (نائب الرئيس) . . . . . (إندونيسيا)

المحتويات

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدّمة من المقرّرين والممثلين الخاصّين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

16-18930 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيدة ميخيا فيليز (كولومبيا)، تولى الرئاسة السيد إيريزا (إندونيسيا)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/71/40؛ و A/C.3/71/4).

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/71/56 و A/71/214 و A/71/254 و A/71/255 و A/71/269 و A/71/271 و A/71/273 و A/71/278 و A/71/279 و A/71/280 و A/71/281 و A/71/282 و A/71/284 و A/71/285 و A/71/286 و A/71/287 و A/71/291 و A/71/299 و A/71/302 و A/71/303 و A/71/304 و A/71/305 و A/71/310 و A/71/314 و A/71/317 و A/71/319 و A/71/332 و A/71/344 و A/71/344/Corr.1 و A/71/348 و A/71/358 و A/71/367 و A/71/368 و A/71/369 و A/71/372 و A/71/373 و A/71/384 وA/71/385 و A/71/405 و A/71/567 و A/C.3/71/5)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدّمة من المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/71/308 و A/71/361 و A/71/374 و A/71/379-S/2016/788 و A/71/394 و A/71/402 و A/71/418 و A/71/439 و A/71/540-S/2016/839 و A/71/554 و A/C.3/71/5)

١ - **السيدة توماس** (كوبا): قالت إنه لا يمكن معالجة قضايا حقوق الإنسان على نحو فعال إلا إذا توفرت روح التعاون الدولي والاحترام المتبادل؛ ولا ينبغي أبدا أن تستخدم كورقة مساومة أو كسلاح للتهجم على دول معينة. ويعتبر البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في الجلسة السابعة والثلاثين مثالا على موقف العجرفة والمواجهة لهذا البلد، الذي لا يساهم بأية وسيلة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وإن كوبا، خلافا للولايات المتحدة، لا تطلق الغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين. وتكفل لجميع سكانها التغطية الطبية الكاملة، وتعتني بمن لا مأوى لهم، والشرطة ليسوا عنصريين ولا ينفذون عمليات القتل خارج نطاق القضاء بناء على لون بشرة الشخص أو مستوى دخله.

٢ - وبعد أن سلطت الضوء على العدد الهائل من الناس الذين يعيشون في فقر مدقع، والذين لا تتاح لهم إلا فرص محدودة للحصول على الرعاية الصحية والتعليم والغذاء - وهي حالة تزداد سوءا بسبب النظام الاقتصادي الدولي السائد الظالم - والتهديد الذي تشكله الحرب والنزاع المسلح والإرهاب، ذكرت أن من المهم أن تتكلم الجمعية العامة بصوت واحد حول الحق في السلام والحق في التنمية، وعن تشجيع قيام نظام دولي ديمقراطي وعادل. وتسعى كوبا جاهدة، كجزء من التزامها بحماية حقوق الإنسان، لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لشعبها وتحسين رفاهه، على الرغم من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة، التي تعمل على عرقلة التنمية في البلد.

٣ - وأضافت أن التعاون الدولي ينبغي أن يستند إلى مبادئ العالمية والموضوعية والحياد وعدم الانتقائية، إلى جانب إرادة سياسية حقيقية وتوفر الاحترام المتبادل بين بلدان الشمال والجنوب. وبعد أن دعت إلى وضع حد لازدواجية المعايير والتسييس والانتقائية، قالت إن احترام حقوق الإنسان وتقرير المصير، واختلاف الثقافات والأديان والعقائد والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يجب أن يشكل حجر الزاوية في جهود المجتمع الدولي.

٤ - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن حكومته قد نجحت، من خلال ممارسة الديمقراطية القائمة على المشاركة واتخاذ تدابير تشريعية وعملية، في الحد من الفقر، وفي مكافحة عدم المساواة وفي تعزيز احترام حقوق الإنسان. وبعد أن أكد التزام بلده بضمان الحرية والعدالة والمساواة، أفاد بأن حكومته تفي بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير لمجلس حقوق الإنسان في مواعيدها المقررة دون تأخير، وهي تستعد لتقديم تقريرها الوطني للدورة الثانية من عملية الاستعراض الدوري الشامل.

٥ - وذكر أن المجتمع الدولي والأمم المتحدة لا يزالان يعترفان بالنجاحات التي أحرزتها حكومته في مجال حقوق الإنسان على نطاق واسع، من خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل وإعادة انتخاب جمهورية فنزويلا البوليفارية لعضوية مجلس حقوق الإنسان. وفي مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أولت حكومته الأولوية للقضاء على الفقر، ولا سيما فيما بين مجتمعات الشعوب الأصلية والأطفال والشباب والنساء وذوي الإعاقة وكبار السن. وقد حققت فنزويلا جميع الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالجوع والتعليم وتمكين المرأة ونماء الطفل وصحة الأم ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا. وانخفضت نسبة الأسر الفقيرة إلى ٢٦,٧ في المائة، بينما انخفضت نسبة الفقر المدقع إلى ٥,٤ في المائة؛ وبلغ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية أكثر من ٩٧ في المائة، وارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية إلى ٧٥ في المائة.

٦ - وتطرق إلى الحقوق المدنية والسياسية، فقال إن حكومته تعترف بالحاجة إلى الاندماج الاجتماعي والثقافي والمساواة الاقتصادية من أجل وجود ديمقراطية حقيقية. وهي ملتزمة بضمان الحق في الحياة ولا تمارس التعذيب ولا تطبق عقوبة الإعدام أو الإعدام خارج نطاق القضاء. كما قامت بتحسين الوصول إلى وسائل الإعلام؛ وتعزيز احترام حرية الدين والتظلم والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع؛ وضمان الحق في الحرية الشخصية.

٧ - وافاد بأن وفده يرفض أي إجراءات من شانها أن تقوض حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو تقيدها، ويؤكد أهمية مبادئ الموضوعية والحياد وعدم الانتقائية وعدم التسييس. وفي هذا الصدد، ذكر أن وفده لا يؤيد استخدام التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد أو اعتماد قرارات خاصة ببلدان محددة واتخاذ إجراءات خاصة تنتهك مبادئ سيادة الدول وتقرير المصير.

٨ - **السيد ميخائيلي** (أذربيجان): في معرض إدانته للتدمير المتعمد للتراث الثقافي في حالات النزاع المسلح، قال إن المواقع الدينية والثقافية، بما في ذلك الآثار والأضرحة والمقابر، تُستهدف في مناطق النزاع بهدف محو كل آثار المجموعات العرقية التي تعيش في تلك الأراضي. وليس الحفاظ على التراث الثقافي واجبا قانونيا فحسب، كما هو مبين في اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، ولكنه أيضا واجب أخلاقي. وقد أكد مجلس حقوق الإنسان في قراره ١/٦ بشأن حماية الحقوق الثقافية والممتلكات في حالات النزاع المسلح أن تدمير الممتلكات الثقافية أو إلحاق أي شكل آخر من أشكال الضرر بها، يمكن أن يؤثر سلبا على التمتع بالحقوق الثقافية، وأنه يتعين على كل طرف في أي نزاع مسلح اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية الممتلكات الثقافية، بما في ذلك الممتلكات الثقافية الكائنة في الأراضي المحتلة.

٩ - وذكر أن المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية في تقريرها الأخير (A/71/317)، أكدت أن التراث الثقافي ليس مهما في حد ذاته فحسب، ولكن أيضا فيما يتعلق ببعده الإنساني، ولا سيما أهميته بالنسبة للأفراد والمجتمعات وهوياتهم وعمليات تنميتهم. لذلك كان التدمير المتعمد للتراث الثقافي من قضايا حقوق الإنسان. وينبغي اتخاذ تدابير إضافية لحماية

التراث الثقافي، ويتعين على اللجنة ومجلس حقوق الإنسان الاضطلاع بدور خاص في هذا الصدد.

١٠ - وأفاد بأن وفده يشعر بالقلق أيضا إزاء زيادة حالات قتل الأمريكيين من أصل أفريقي على أيدي الشرطة في الولايات المتحدة. وقد قام فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي بتسليط الضوء في تقريره عن بعثته إلى الولايات المتحدة على مستويات وحشية الشرطة المثيرة للقلق والاستخدام المفرط للقوة المميتة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين الذي يرتكب مع الإفلات من العقاب ووجود عنصرية هيكلية ومؤسسية. وحث الولايات المتحدة على تنفيذ توصيات الفريق العامل، بما في ذلك إجراء تحقيقات مستقلة في حالات الاستخدام المفرط للقوة التي يبلغ عنها، والتعاون الكامل مع المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتمكينه من الوصول إلى جميع أماكن الاحتجاز.

١١ - **السيد مهورا** (ملاوي): بعد أن أشار إلى التزام بلده القديم العهد بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، قال إن وفده يعترف بالدور الحاسم الذي يضطلع به الحكم الرشيد في ضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتستخدم ملاوي نهجا قائما على الحقوق في البرمجة وصياغة السياسات.

١٢ - وذكر أن تغير المناخ يؤثر على الاقتصاد القائم على الزراعة في البلد، ويهدد الأمن الغذائي للكثير من الناس المستضعفين في ملاوي. ونتيجة لذلك، فإن حكومته تكافح من أجل تحقيق الهدفين ٢ و ٣ من الأهداف الإنمائية المستدامة. وبعد أن أشار إلى أن التغذية السليمة أمر حيوي لضمان ذهاب الأطفال إلى المدرسة وتمكنهم بعد ذلك من أن يصبحوا قوة محركة للتنمية المستدامة، قال إن الناس لا يمكنهم أن يشاركوا في الجهود الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اللازمة لوضع ملاوي على الطريق الصحيح لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ إذا كانوا يعانون من سوء التغذية. وبالرغم من اتخاذ عدد من المبادرات لمعالجة الوضع، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به سواء من حيث الإغاثة الفورية أو إصلاح السياسات على المدى الطويل. لذلك، فإن ملاوي تسعى للحصول على الدعم الكامل من جميع شركائها المتعاونين معها.

١٣ - وأضاف أن جودة التعليم أمر حيوي لتعزيز التنمية المستدامة، وبناء رأس المال البشري، ومساعدة شعب ملاوي على المشاركة في اغتنام الفرص الاجتماعية والاقتصادية العالمية، وكفالة عدم تخلف البلد عن الركب في عالم يتقدم أكثر من أي وقت مضى. وتكفل ملاوي الحق في التعليم، بما في ذلك التعليم الابتدائي المجاني، وتم وضع العديد من البرامج موضع التطبيق لزيادة فرص الحصول على التعليم.

١٤ - ومضى يقول إن ملاوي ملتزمة بتحسين رفاه كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وقامت حكومته بسن قانون تقدمي في مجال الإعاقة، وشرعت في تنفيذ استراتيجية لوضع سياسات ملائمة للإعاقة في جميع جوانب الحياة، وقامت بحملات التوعية. وملاوي ملتزمة أيضا بحماية وتعزيز حقوق الأشخاص المصابين بالمهق، واتخذت تدابير قوية ومدروسة لوضع حد لهذه العلل.

١٥ - **السيد القدوري** (المغرب): قال إن حكومته ملتزمة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١١، تم اعتماد الدستور الجديد الذي يؤكد على هيمنة القانون الدولي على القانون الداخلي ويضمن احترام التنوع الثقافي، وتجريم التعذيب والاختفاء القسري. وبعد أن أبرز استعداد حكومته للعمل مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان وقبول النقد البناء، قال إن انتخاب المغرب لعضوية عدد من هيئات الأمم المتحدة

بمثابة تصويت بالثقة من جانب المجتمع الدولي ودليل إضافي على التزام البلد بالتعاون المتعدد الأطراف وحقوق الإنسان.

١٦ - وذكر أن المغرب قام بإصلاحات هيكلية وديمقراطية بهدف زيادة تعزيز حقوق الإنسان. وأشار بوجه خاص، إلى إنشاء قوة عمل مشتركة بين الوزارات في مجال حقوق الإنسان، وإنشاء لجنة للمصالحة، وإعادة النظر في قانون الأسرة في البلد، وإطلاق مبادرة وطنية للتنمية البشرية، وتعزيز المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والشروع في تطبيق نموذج جديد للتنمية في المحافظات الجنوبية، وتعزيز التنوع اللغوي والثقافي.

١٧ - **السيد وو هايتاو** (الصين): قال إنه بالنظر إلى الروابط المعقدة بين حقوق الإنسان والتقاليد والقيم التاريخية والثقافية، وكذلك النظم السياسية والاقتصادية لمختلف البلدان، فإنه لا بد من السعي لإعمال حقوق الإنسان في ضوء الظروف المحددة للبلدان وتطلعات شعوبها. ويجب أن يتماشى التعاون في مجال حقوق الإنسان بدقة مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة الدول واستقلالها ووحدة أراضيها. وتعارض الصين التسييس وازدواجية المعايير في قضايا حقوق الإنسان وترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت ذريعة حقوق الإنسان. وينبغي إجراء الحوار والتعاون على أساس المساواة وبطريقة مفتوحة وشاملة؛ وينبغي السعي لحماية حقوق الإنسان بوسيلة فعالة من خلال تعميق الثقة المتبادلة.

١٨ - وذكر أنه ينبغي بذل جهود ترمي إلى تعزيز التنمية الشاملة للجميع، كأساس لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وينبغي أن تسترشد الدول بإعلان الحق في التنمية، وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ينبغي لها أن تولي الأولوية لمساعدة البلدان النامية على القضاء على الجوع والفقر وإعمال الحق في الحياة والتنمية. ويجب على الدول المتقدمة النمو أن تفي بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٩ - وأفاد بأنه بالنظر لعدم وجود مسارات للتنمية أو معايير لحقوق الإنسان تنطبق على الجميع، فإنه ينبغي احترام ما تختاره الدول من طرائق تناسب ظروفها الوطنية لحماية حقوق الإنسان. ويستلزم اختلاف الحقائق في البلدان اتباع طرق ووسائل مختلفة لحماية حقوق الإنسان؛ فإرادة الشعب تتسم بأهمية حاسمة.

٢٠ - وأضاف أن هناك حاجة إلى تحقيق توازن بين فئتي حقوق الإنسان المترابطتين واللتين تتسمان بالقدر نفسه من الأهمية. ويجب النهوض بجميع حقوق الإنسان بطريقة متوازنة ومنسقة. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو إيلاء اهتمام أكبر لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها، والاعتراف بالحق في التنمية.

٢١ - ومضى يقول إن الصين وجدت طريقها الخاص لتنمية حقوق الإنسان من خلال الجمع بين مبدأ عالمية حقوق الإنسان وظروفها الوطنية، وحققت نتائج مرموقة. وقامت حكومته في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بإصدار خطة عملها الوطنية الثالثة لحقوق الإنسان التي تحدد أهدافا للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وبموجب هذه الخطة، ستقوم حكومته بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بطريقة شاملة، وتحسين سبل العيش ونوعية الحياة، وكفالة المساواة في الحصول على الخدمات العامة، والحد من الفقر وحماية البيئة. وستقوم بدعم الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الحق في المحاكمة العادلة والإعمال الكامل للحق في المعلومات، والمشاركة والتعبير والرقابة. وستقوم أيضا بوضع تدابير للقضاء على التمييز بين الجنسين، وحماية وتعزيز حقوق الأقليات العرقية والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وستقوم بتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان من خلال التعليم وشن حملة وطنية للتوعية بالقوانين ذات الصلة؛ وستشارك بشكل فعال في الساحة الدولية لحقوق الإنسان من خلال الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدات حقوق

الإنسان، والمشاركة في أعمال آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان مشاركة كاملة، والمشاركة في الحوار في مجال حقوق الإنسان، وفي عمليات التبادل والتعاون في مجال المساعدة التقنية، وتقديمها للبلدان النامية المحتاجة إليها.

٢٢ - **السيدة رشيد** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (A/71/554)، وكذلك تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/71/352) والتقارير ذات الصلة التي أعدتها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى، تصور بدقة الحالة الحرجة لحقوق الإنسان في فلسطين نتيجة للسياسات القمعية غير القانونية التي تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، خلال احتلالها العسكري الأجنبي. وتتناول هذه التقارير الوضع من خلال العدسة الواضحة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وكلها تنطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وبالتالي، فإن وفدها يرفض بشدة أي محاولات لتصويرها على أنها أحادية الجانب أو متحيزة.

٢٣ - وذكرت أن الشعب الفلسطيني خلال العام الماضي، الذي يعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي، قد عانى ما لا يقاس من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطة القائمة بالاحتلال، فقد استمر بلا هوادة هدم منازل الفلسطينيين، ومصادرة الأراضي، وتوسيع وبناء المستوطنات والجدار، والتهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين، وتهديدات المسؤولين الإسرائيليين بالضم. كما كانت هناك غارات عسكرية يومية، التي غالبا ما كانت تتسبب في الإصابة أو الوفاة، بما في ذلك عمليات إعدام المدنيين الفلسطينيين خارج نطاق القضاء؛ والتخويف المستمر للسكان وإذلالهم؛ وأعمال الترويع والعنف التي يقوم بها المستوطنون؛ واستفزازات المتطرفين وتحريضهم ضد الأماكن المقدسة؛ واعتقال واحتجاز المدنيين، ولا سيما الشبان؛ واستمرار الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، حيث يعاني مليونان من الفلسطينيين من الحرمان الشديد والعزلة التي تسببت في أزمة إنسانية رهيبة.

٢٤ - وأفادت بأن استمرار الحالة قد أدى إلى معاناة بشرية هائلة، وتقويض جميع الجهود المبذولة لتحقيق السلام العادل على أساس حل الدولتين وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، وبالنظر لما ثبت من عدم الرغبة في التحقيق في الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها قوات الاحتلال، وبالتالي عدم التحقيق في هذه الانتهاكات، فإنه يجب محاسبة إسرائيل على الصعيد الدولي عن تلك الجرائم من أجل وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب وردع ارتكاب مزيد من الانتهاكات، وتحقيق العدالة للضحايا، وتعزيز السلام.

٢٥ - وفي قطاع غزة، لا تزال الآثار المدمرة للحصار الإسرائيلي غير المشروع والأثر الدائم للصدمات والتدمير والتشريد الذي ألحقه عدوان إسرائيل العسكري تؤثر على جميع حقوق الإنسان وتؤدي إلى تعطيل كل جانب من جوانب الحياة. كما قامت إسرائيل بإنفاذ سياسة الحفاظ على ما يزيد قليلا عن الاحتياجات الإنسانية الأساسية في غزة، مما أدى إلى تعطيل مزمن للتنمية.

٢٦ - وأضافت أن السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، وتشكل في كثير من الحالات جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتُنتهك حقوق الفلسطينيين يوميا، لأن الانتهاكات أصبحت مرادفة للاحتلال. وقد آن الأوان لاتخاذ إجراءات فعالة لإجبار إسرائيل على احترام التزاماتها الدولية وتمكين الشعب الفلسطيني من إعمال حقوقه الإنسانية غير القابلة للتصرف

وتطلعاته الوطنية في العيش بحرية وأمن وسلام وكرامة في دولته المستقلة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

٢٧ - **الآنسة الزومان** (الكويت): قالت إن دستور دولة الكويت ينص على تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها والمساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، ويكفل في جملة أمور، الحق في حرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة، وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وكذلك الحق في الحياة والمأوى والتعليم والرعاية الصحية.

٢٨ - وذكرت أن الكويت موطن لرعايا أكثر من ١٢٠ بلدا. وتثمن حكومتها عاليا جهود الرعايا الأجانب والعمالة الوافدة، التي ساهمت في ازدهار البلد وتقدمه، وصدقت على ١٩ من اتفاقيات منظمة العمل الدولية لتعزيز حقوقهم وحمايتها. وترى أن كفالة احترام حقوق الإنسان للأفراد يعود بالنفع على المجتمع ككل، ويمكن أن يؤدي دورا رئيسيا في تعزيز السلم والأمن الدوليين وتعزيز التنمية المستدامة. ولذلك، فقد انضمت حكومتها إلى معظم صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكانت مشاركا نشطا في الاجتماعات الدولية بشأن حقوق الإنسان. كما قدمت مساهمات طوعية لآليات ووكالات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٢٩ - وأفادت بأن الكويت تندد بالممارسات الإسرائيلية غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تضمنت أعمال العقاب الجماعي ضد التجمعات السكانية الفلسطينية والانتهاكات الصارخة الأخرى لمبادئ حقوق الإنسان المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واتفاقية جنيف الرابعة. وفي هذا الصدد، يشاطر وفدها القلق الذي أعرب عنه المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ويدعو المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤوليته من أجل وقف الانتهاكات غير القانونية لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وإجبارها على التنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في تقرير المقرر الخاص (A/71/554).

٣٠ - وأضافت أن الكويت تتابع بقلق بالغ تزايد أعمال العنف التي يعاني منها الشعب السوري، والتي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويستضيف بلدها ما يزيد عن مائة وثلاثين ألف مواطن سوري - أي ما يمثل عشرة في المائة من إجمالي تعداد المواطنين الكويتيين. كما استضافت الكويت على مدى السنوات الخمس الماضية، ثلاثة مؤتمرات دولية للمانحين لدعم الجهود الإنسانية في سورية، وشاركت في استضافة مؤتمر دعم سورية والمنطقة، وقدمت أكثر من ١,٦ مليار دولار لمساعدة النازحين في سورية واللاجئين السوريين الذين فروا من وطنهم. ويدعو وفدها جميع الأطراف ذات الصلة إلى الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ويحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده للتعجيل بالتوصل إلى حل سياسي سلمي ومستدام بما يحقق للشعب السوري تطلعاته في حياة آمنة وحرة وكريمة.

٣١ - **السيدة إيباراغويري** (الفلبين): قالت إن من المهم الحفاظ على الزخم الذي تولد من خلال اعتماد إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وينبغي وضع الميثاق العالمي بشأن الهجرة بحيث يتضمن إطارا قائما على حقوق الإنسان من شأنه كفالة الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة وحماية واحترام وإعمال حقوق الإنسان لجميع المهاجرين بغض النظر عن وضعهم. وينبغي أن تتاح للمهاجرين زيادة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية وأن يسمح لهم بالعمل بأجر مربح. ويجب أن يكون للميثاق منظور إنمائي طويل الأجل وأن يعمم مراعاة مصالح المهاجرين وحمايتهم في سياسات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية.

٣٢ - وذكرت أن الفلبين تأمل بأن تعمل الدول الأعضاء على إدراج المبادئ التوجيهية التي ساعدت على وضعها للمبادرة المتعلقة بوضع اللاجئين في البلدان التي تواجه أزمات، في سياساتها وممارساتها الوطنية. وتمثل المبادئ التوجيهية مجموعة من الالتزامات الطوعية والممارسات الجيدة لحماية ومساعدة المهاجرين في البلدان التي تعاني من النزاعات أو الكوارث الطبيعية ترتكز على المسؤولية المشتركة بين الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية وفيما بينها.

٣٣ - وردا على الشواغل التي أثارها ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مزاعم القتل خارج نطاق القضاء في الفلبين فيما يتعلق بمكافحة المخدرات غير المشروعة، أكدت مجددا الالتزام الثابت لبلدها بدعم سيادة القانون وحقوق الإنسان ومراعاة الإجراءات القانونية الواجبة. ولا تتغاضى حكومتها وسلطاتها المعنية بإنفاذ القوانين عن أعمال القتل خارج نطاق القضاء بأي شكل من الأشكال. وتجري التحقيقات لحل أعمال القتل التي تتصل بالحرب على المخدرات، والتي تشكل تهديدا خطيرا للنظام والرفاه العام.

٣٤ - **السيدة موكافي** (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)): قالت إنه تم إحراز تقدم جدير بالثناء في الحد من الجوع وسوء التغذية على مر السنين، ولكن هناك حوالي ٨٠٠ مليون شخص لا يزالون يعانون من سوء التغذية المزمن بينما يعاني ١,٩ بليون نسمة من زيادة الوزن أو السمنة. وتعمل منظمة الأغذية والزراعة مع الشركاء لمعالجة العديد من التحديات المترابطة التي تعيق التقدم في كفالة الحق في الغذاء. ويؤدي تحول التغيرات في أنماط الحياة إلى جانب الأزمة الاقتصادية والغذائية إلى عرقلة إعمال الحق في الغذاء الكافي للجميع. ومن المهم التأكيد على الأهمية المركزية للأغذية وأهمية الرعاية للتخفيف من حدة هذا الاتجاه.

٣٥ - وذكرت أن التمييز ضد المرأة يعيق مكافحة الجوع وسوء التغذية. وتعمل الفاو على التصدي للتمييز ضد المرأة وتعزيز تهيئة بيئة تمكينية لها لكي تكون عنصرا فاعلا مركزيا في إعمال الحق في الغذاء الكافي.

٣٦ - وأفادت بأن الفاو تتعاون مع البرلمانيين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وأوروبا من أجل دعم البلدان والمناطق في تطوير النظم الغذائية التي تساهم في النظم الغذائية الصحية، ومساعدة الدول الأعضاء على تطوير ما يلزم من المعارف والتوجيه لكفالة الأمن الغذائي والتغذية من خلال المبادئ التوجيهية الطوعية.

البيانات التي أدلي بها في إطار ممارسة حق الرد

٣٧ - **السيدة مطر** (البحرين): ردا على التعليقات التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في الجلسة السابعة والثلاثين، أكدت أن البحرين ملتزمة التزاما تاما بالحفاظ على أعلى معايير حماية حقوق الإنسان، وستعمل بشكل بناء مع الأمم المتحدة وغيرها لتحقيق هذا الهدف. وتحقيقا لهذه الغاية، وكجزء من التزامها بالعملية الديمقراطية المفتوحة والتشاركية التي تعزز الشعور القوي والمتماسك بالهوية الوطنية، قامت البحرين بوضع تشريعات لحماية الساحة السياسية من الخطاب الديني أو الطائفي الذي يسعى إلى التفرقة أو إثارة الشكوك. وتم اغلاق الحزب السياسي الذي ذكره ممثل الولايات المتحدة بعد أن رفض عددا من محاولات الحوار معه للتصدي لمعالجة الانتهاكات العديدة والمتكررة للقانون والدستور البحريني. وفي أي بلد، فإن أي حزب سياسي، بغض النظر عن انتمائه أو ميوله، يسعى إلى زعزعة الاستقرار في البلد أو يشجع على التطرف العنيف، والخطاب الطائفي والفتنة يجب أن يخضع لسيادة القانون من أجل الحفاظ على السلم والتماسك الاجتماعيين. وقد تم النظر في حالة الحزب السياسي في البحرين أمام هيئة قضائية مستقلة وشفافة توفر جميع ضمانات

المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة، والتي أصدرت حكمها على أساس الوقائع والقوانين السارية.

٣٨ - وذكرت أن القرارات بشأن سحب الجنسية قد اتخذت بموجب القوانين البحرينية وبالاستناد فقط إلى الأدلة الواضحة على فرد لم يقم بكل وضوح بأداء واجبات المواطنة، مثل العمل على تقويض الدستور وسيادة القانون، وجمع الأموال لجماعات أجنبية معادية للبحرين. ولم يعتقل أحد أو يحاكم لممارسته لحرية التعبير بالوسائل السلمية، وتتعلق التهم حصرا بالانتهاكات المزعومة المحددة لقانون العقوبات التي تشمل عموما التحريض على الكراهية أو العنف بشكل متعمد ومحسوب. وتُكفل لكل شخص يقبض عليه محاكمة عادلة وشفافة من قبل هيئة قضائية مستقلة وحقوق كاملة من الإجراءات القانونية والتمثيل القانوني، بما في ذلك اللجوء إلى المحاكم.

٣٩ - **السيد بيغيش** (تركيا): قال إن البيان الذي أدلى به ممثل اليونان في الجلسة السابعة والثلاثين قد صور تفسيرا انتقائيا أحادي الجانب للتاريخ واختار على هواه حذف وقائع معينة. ففي عام ١٩٦٣، تم طرد القبارصة الأتراك، الذين كانوا من الأعضاء المؤسسين للدولة، من المؤسسات الحكومية والهيئات التشريعية والقضائية، وارتُكبت ضدهم فظائع موثقة توثيقا جيدا في محفوظات الأمم المتحدة. وفي وقت لاحق، تم نشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الجزيرة في عام ١٩٦٤. وعلى مدى السنوات العشر التالية، تم تشريد ١٨٠ ٠٠٠ من القبارصة الأتراك في مناسبات متعددة، وأُرغموا على العيش متفرقين في جيوب. والانقلاب العسكري الذي جرى في عام ١٩٧٤ كان بتحريض من النظام اليوناني في محاولة لضم الجزيرة. وقد تصرفت تركيا في حدود حقوقها ومسؤولياتها بموجب معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ بوصفها دولة ضامنة، فتدخلت لحماية القبارصة الأتراك ومنع الضم.

٤٠ - وذكر أن القبارصة الأتراك ظلوا يعانون من تجربة العزلة غير المقبولة في جميع ميادين الحياة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يجري اتصالات اقتصادية واجتماعية وثقافية وتجارية مباشرة مع القبارصة الأتراك من أجل وضع حد للظلم في قبرص دون مزيد من التأخير. وقد برهن القبارصة الأتراك على إرادتهم السياسية من أجل التوصل إلى حل، بالتصويت لصالح خطة الأمم المتحدة للتسوية الشاملة خلال الاستفتاءات المتزامنة المنفصلة التي جرت في عام ٢٠٠٤. ويوجد حاليا جو إيجابي في الجزيرة في أعقاب تكثيف المفاوضات الشاملة للتوصل إلى تسوية بحلول نهاية عام ٢٠١٦. ويجب أن توفر التسوية بيئة يشعر فيها الناس بالأمان ويعيشون في أمان، حيث لا تتكرر مآسي الماضي ويسود السلام والاستقرار في المنطقة على نطاق أوسع. وستواصل تركيا، كما فعلت في الماضي، دعم الجهود التي يبذلها الأمين العام ومساعيه الحميدة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن تسوية عادلة وشاملة في الجزيرة.

٤١ - وأفاد بأن السلطات القبرصية التركية تتخذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة سير عمل لجنة المفقودين دون أية عراقيل. وقد أصبح المئات من القبارصة الأتراك في عداد المفقودين بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤. وإن المحاولات الرامية إلى استغلال قضية إنسانية لأغراض الدعاية السياسية يقوض العمل الممتاز الذي تضطلع به تلك اللجنة.

٤٢ - وأضاف أن لجنة الأملاك غير المنقولة ما برحت تعمل في شمال قبرص منذ عام ٢٠٠٥، من أجل توفير سبل الانتصاف للقبارصة اليونانيين وقد أيدتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ومنذ افتتاح المعبر في عام ٢٠٠٣، كان القبارصة اليونانيون الذين يعيشون في شمال قبرص يتمكنون من العبور بسهولة إلى جنوب قبرص. وقد قام القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون بإنشاء لجنة فنية مشتركة لمعالجة قضايا التراث الثقافي، نفذت العديد من المشاريع الهامة المتعلقة بمواقع

موجودة على شطري الجزيرة. أما القضايا التي أثيرت في بيان أحد الوفود في هذا الشأن فسوف يرد عليها الطرف النظير، ألا وهو الجانب القبرصي التركي، الذي لم يتسن للأسف سماع صوته في المنتدى الراهن.

٤٣ - وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في الجلسة السابعة والثلاثين، ذكر أن التدابير التي اتخذتها حكومته في أعقاب محاولة الانقلاب الإرهابية في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦ يجري تنفيذها بما يتفق تماما مع الدستور والحريات الأساسية وسيادة القانون، من أجل كفالة المساءلة والشفافية. وتجري التحقيقات في ظل الاحترام الكامل للإجراءات القانونية الواجبة وسبل الانتصاف القضائية المتاحة. وينبغي للدول الأعضاء أن تتعاون مع تركيا من أجل تسليم زعيم المنظمة الإرهابية التي حاولت الانقلاب.

٤٤ - **السيدة شليتشكوفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن من المؤسف أن ممثلي أوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية والمراقب عن الاتحاد الأوروبي، تعبيرا عن نهجهم المتحيز وبرنامجهم السياسي، قد استخدموا المناقشة لعرض مسائل تتعلق بالوضع القانوني للأراضي التي لا تدخل في إطار اختصاص اللجنة وولايتها.

٤٥ - وذكرت أن شعب القرم قد انضم إلى الاتحاد الروسي في إطار ممارسة الحق في تقرير المصير، وفي امتثال كامل لميثاق الأمم المتحدة والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول. ويتمتع جميع السكان والكيانات التابعة للاتحاد الروسي، بما في ذلك القرم وسيفاستوبول بالحماية في إطار التشريعات الروسية والتزامات الاتحاد الروسي الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وتجري أية تغييرات في التشريعات الروسية وإجراءات إنفاذ القوانين وفقا لالتزامات الاتحاد الروسي الدولية واستنادا لأفضل الممارسات الدولية. ويجري التحقيق في جميع حالات انتهاك حقوق الإنسان ويحاسب المسؤولون عنها. ويتولى المعهد الروسي لحقوق الإنسان رصد حالة حقوق الإنسان.

٤٦ - وأضافت بأنه كان ينبغي لممثل أوكرانيا أن يتحدث عن المحاولات التي تقوم بها الجماعات المتطرفة الأوكرانية، بالتواطؤ مع السلطات، لفرض حصار اقتصادي على القرم، أو عن الطريقة التي كانت بها السلطات الأوكرانية في أحسن الأحوال تتجاهل أحوال تتار القرم لمدة ٢٠ عاما، ولم تناصرهم إلا مؤخرا. والتوصيات التي قُدمت والتعليقات والانتقادات التي أُبديت، لم تكن من جانب من الاتحاد الروسي، ولكن من مفوضية شؤون الأقليات القومية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومفوضية مجلس أوروبا لحقوق الإنسان وغيرهما. وينبغي للسلطات الأوكرانية، بدلا من محاولة تبرير تقاعسها عن العمل، أن تركز على تحسين حالة حقوق الإنسان في الجنوب الشرقي من البلد، والتحقيق في الجرائم المرتكبة، والوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

٤٧ - وفيما يتعلق بالقلق الذي تم الإعراب عنه بشأن الوضع في الأجزاء الشرقية من حلب، فإنه ينبغي للمراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل الولايات المتحدة أن يطلعا على موقف الاتحاد الروسي، الذي ذُكر في كثير من المناسبات، بما في ذلك في اجتماعات مجلس الأمن.

٤٨ - **السيد ياو شاوجيون** (الصين): قال إن وفده يعارض بشدة المزاعم والهجمات التي لا أساس لها من الصحة وذات الدوافع السياسية حول وضع حقوق الانسان في الصين، التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة والمراقب عن الاتحاد الأوروبي في الجلسة السابعة والثلاثين. وتقوم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة باستخدام حقوق الإنسان كأداة جيوسياسية، والإدلاء بتعليقات حول أوضاع حقوق

الإنسان في بلدان أخرى، لكنهما يرفضان النظر في المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان التي لا تزال دون حل والمشاكل الناشئة سواء في بلدانهما أو تتعلق بحلفائهما.

٤٩ - وذكر أن الأسلحة النارية في الولايات المتحدة، تنتشر دون قيود إلا قليلا، وتستخدم الشرطة القوة ضد الأقليات العرقية، وظروف السجن مروعة، وتخضع البيانات الشخصية لرصد سري في انتهاك متهور لحقوق الإنسان، وتحدث جرائم الكراهية على أساس العرق في كثير من الأحيان، ويستشري الخطاب المعادي للمسلمين ويؤدي نفوذ المال في السياسة إلى إفساد الديمقراطية. وتنتهك الولايات المتحدة حقوق الإنسان بشكل صارخ في بلدان أخرى عن طريق التسبب في خسائر جسيمة بين المدنيين في الغارات الجوية وتقوم بأعمال المراقبة خارج حدودها الإقليمية على نطاق واسع في انتهاك للحق في الخصوصية.

٥٠ - وتعاني بعض الدول الأوروبية من مشاكل حقوق الإنسان مثل التمييز ضد اللاجئين والمهاجرين، والترحيل القسري، وعرقلة لم شمل الأسر، والتمييز على أساس العرق والدين. وقد أعرب العديد من المنظمات، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، عن قلقها إزاء السياسات الأوروبية بشأن اللاجئين والمهاجرين، والتي تنتهك القوانين والمعايير الوطنية والأوروبية لحقوق الإنسان. وأعرب عن أمل وفده في أن تتوقف تلك البلدان عن التصرف كقضاة نصّبوا أنفسهم لحقوق الإنسان، والتفكير في مشاكلها الخاصة من أجل تحسين أوضاع حقوق الإنسان في بلدانها بدلا من انتقاد الآخرين.

٥١ - **السيد ري سونغ تشول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفده يرفض رفضا قاطعا الادعاءات الحمقاء والتي لا أساس لها من الصحة التي قدمها الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة. فقد تصرفت هذه البلدان، بإطلاق ما يسمى ''منتهكي حقوق الإنسان'' على العديد من البلدان، كقضاة في قاعة المحكمة؛ وينبغي لها، بدلا من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، أن تتعلم احترام الدول الأخرى كدول أعضاء في الأمم المتحدة على قدم المساواة.

٥٢ - وذكر أن الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة أسوأ منتهكي حقوق الإنسان داخل بلدانها وخارجها. إذ أن لدى الولايات المتحدة سجل سيء للغاية كبلد يسود فيه التمييز العنصري والعنف المسلح والتعذيب وغيرها من الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان. وقامت بذبح الناس الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، في أجزاء كثيرة من العالم تحت ذريعة الحرب على الإرهاب، وقامت بشن الحروب والنزاعات المسلحة، مما تسبب في أسوأ أزمة لاجئين في الشرق الأوسط، تحت ستار حماية حقوق الإنسان والديمقراطية. ولدى البلدان في الاتحاد الأوروبي أيضا سجلات مؤسفة لانتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك سوء معاملة المهاجرين واللاجئين واستغلالهم، وكراهية الإسلام، والزيادات في البطالة والاعتداء الجنسي. ولا يتمتع اللاجئون في الدول الأوروبية بالحماية ويتعرضون للإذلال والطرد والعنف. ويتعين على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يعترفوا للمجتمع الدولي بسوء حالات حقوق الإنسان لديهم قبل الجدل حول الأوضاع في بلدان أخرى.

٥٣ - وأفاد بأن اليابان لا تزال تثرثر حول قضية الاختطاف التي تمت تسويتها بفضل الجهد الصادق لتنفيذ إعلان بيونغ يانغ بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويبدو أنها تحاول التهرب من المسؤولية عن الجرائم الماضية لمعاقبة شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والإطاحة بنظامه الاشتراكي. ويتعين على اليابان أن تعتذر فورا وبصدق عن الجرائم البشعة ضد الإنسانية التي ارتكبتها في الماضي ضد

الشعب الكوري، بما في ذلك تجنيد واختطاف ٨,٤ مليون شخص قسرا، وقتل مليون شخص وإجبار ٢٠٠ ٠٠٠ من النساء والفتيات على الاسترقاق الجنسي للجيش الياباني.

٥٤ - **السيد ياريمينكو** (أوكرانيا): قال إنه يود تذكير ممثل الاتحاد الروسي بتعريف العدوان عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د-٢٩)، الذي تنص المادة ١ منه على أن: ''العدوان هو استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأي صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، وفقا لنص هذا التعريف''. وتنص الفقرات من ١ إلى ٣ من المادة ٥ من هذا التعريف على ما يلي: ''ما من اعتبار أيا كانت طبيعته، سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا أو غير ذلك، يصح أن يتخذ مبررا لارتكاب عدوان. والحرب العدوانية جريمة ضد السلم الدولي. والعدوان يرتب مسؤولية دولية. وليس قانونيا، ولا يجوز أن يعتبر كذلك، أي كسب إقليمي أو أي غنم خاص ناجم عن ارتكاب عدوان''. ويعتبر ما يسمى باستفتاء الاتحاد الروسي لاغيا وباطلا.

٥٥ - **السيدة ميخائيليدو** (قبرص): قالت إن قبرص تعرب عن أسفها لإصرار تركيا على تجاهل المجتمع الدولي وانتهاك العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن عن طريق الإشارة إلى ما يسمى السلطات في الجزء المحتل من قبرص. وذكّرت الوفد التركي بأن المنطقة المشار إليها هي نتاج الاحتلال التركي غير المشروع لجزء من جمهورية قبرص لأكثر من ٤٢ عاما. وقد حان الوقت لتركيا، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، لوضع حد لهذا الوضع الشاذ بمواءمة نفسها مع الشرعية وقرارات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى التي أثارها ممثل تركيا، ذكرت أنه تم الإعراب عن مواقف وفدها في البيان الأولي ولا حاجة لتكرارها.

٥٦ - **السيدة سيموفيتش** (إسرائيل): قالت إنه كان يمكن تفادي تبادل حقوق الرد فيما لو اختار الفلسطينيون العمل على تحسين حالة حقوق الإنسان في مجتمعهم والدخول في مفاوضات جادة مع إسرائيل. ومن دواعي الأسف، أنهم بدلا من الاستثمار في تعليم الأطفال وتمكينهم من أدوات تحقيق مستقبل أفضل، كانوا ضالعين في التلقين العقائدي للأطفال وتحريضهم وتوجيههم في طرق الإرهاب. وقامت السلطات الفلسطينية مؤخرا بتسمية مدرسة في مدينة طولكرم بالضفة الغربية باسم 'مدرسة الشهيد صلاح خلف'، لتخليد ذكرى زعيم جماعة أيلول الأسود الإرهابية الذي كان العقل المدبر لمذبحة دورة الألعاب الاولمبية في ميونيخ عام ١٩٧٢ التي تم فيها تعذيب ١١ رياضيا إسرائيليا وقتلهم بوحشية، والذي قام بدور في عملية الاستيلاء على سفارة الولايات المتحدة في الخرطوم عام ١٩٧٣، التي قتل خلالها اثنان من دبلوماسيي الولايات المتحدة ومبعوث بلجيكي.

٥٧ - وذكرت أن تقرير الأمين العام الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/71/554) يسلط الضوء على ما تواجهه المرأة الفلسطينية في مجتمعها من التمييز وسوء المعاملة، بما في ذلك العنف العائلي، وعدم الوصول إلى العدالة والتمييز في العمل. وتساءلت كيف كان من الممكن مناقشة حقوق الإنسان في تجاهل لحماس، المعترف بها دوليا كمنظمة إرهابية، والتي بلغت أقصى الحدود في إنكار الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، وتقوم بأعمال إرهابية ضد المواطنين الإسرائيليين بينما تهمل احتياجات سكانها. ومن دواعي الأسف، أنه يجري تجاهل أصوات الضحايا الفلسطينيين والإسرائيليين وغيرهم من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات الفلسطينية أو حماس أو الجهاد الإسلامي ولا تثير اهتمام المقرر الخاص بموجب ولايته الحالية. ويجب على الفلسطينيين، بدلا من تشجيع الإرهاب والتحريض على العنف ضد الإسرائيليين، العمل على تعزيز التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية في

مجتمعهم، وتشجيع احترام حقوق الإنسان. وهذا هو السبيل الوحيد للخروج من دوامة العنف والمساعدة على بناء مستقبل مشترك مع إسرائيل كشريك.

٥٨ - **السيد تسوتسومي** (اليابان): قال إن تأكيد ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن قضية الاختطاف قد تمت تسويتها بالفعل يتناقض مع الاتفاق الحالي بين البلدين وبالتالي فهو غير صحيح. وفي اتفاق ستوكهولم المبرم في أيار/مايو ٢٠١٤، تعهدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإجراء تحقيقات شاملة فيما يتعلق بجميع اليابانيين، بما في ذلك المختَطفين. وحثت اليابان حكومة ذلك البلد على إعادة المختَطفين بأسرع وقت ممكن، وفقا للاتفاق. أما الادعاءات والأرقام التي ذكرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فلا أساس لها من الصحة وتستند إلى معلومات خاطئة. وما فتئت اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تسعى باستمرار لبناء دولة حرة وديمقراطية تقوم على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

٥٩ - **السيدة رشيد** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إنه ليس من المستغرب، أن تحاول ممثلة السلطة القائمة بالاحتلال صرف الانتباه عن وحشية الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني من خلال ادعاءات مضللة عن التحريض الذي تمارسه القيادة الفلسطينية. فقد فقدت ادعاءات التحريض مصداقيتها في محاكم إسرائيل ذاتها، بما في ذلك المحكمة المحلية في تل أبيب التي رفضت هذه المزاعم لكونها انتقائية ومشوهة في عام ٢٠١٣. والسبب الحقيقي للعنف هو الاحتلال نفسه. وقد أشارت منظمة بتسيلم، وهي منظمة إسرائيلية غير حكومية، إلى أن ''العيش تحت الحكم العسكري يعني العيش تحت وطأة العنف البيروقراطي الخفي يوميا. وهو يعني العيش في ظل نظام التصاريح التي لا نهاية لها، والذي يسيطر على حياة الفلسطينيين من المهد إلى اللحد''. والقهر والقمع الذي يعاني منه الفلسطينيون على يد الاحتلال الإسرائيلي حقيقة واقعة يشهدونها كل يوم. وهم ليسوا بحاجة إلى التحريض. كما يواصل وفدها رفض الادعاءات المشينة بأن الفلسطينيين يعلمون أطفالهم الكراهية. فهذه الحجة ترمي إلى تجريد الفلسطينيين من الطابع الإنساني وتشويه سمعتهم والتحريض على المزيد من الكراهية بين الإسرائيليين. كما تم كشف زيف ادعاءات تحريض الفلسطينيين على الكراهية في المناهج الدراسية.

٦٠ - وذكرت أنها في بيانها الأصلي، قامت بوصف نمط السياسات والممارسات التي تشكل انتهاكات واضحة للقانون الدولي التي تمت الموافقة عليها على أعلى مستويات الحكومة الإسرائيلية. ولم يكن ذلك رأي الفلسطينيين وحدهم، بل هو توافق آراء المجتمع الدولي بأن العديد من هذه الانتهاكات ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. فإسرائيل تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني على أساس يومي، بإفساد حياتهم بشبكة معقدة مستديمة من الانتهاكات المترابطة. ويعتبر كل من الاحتلال الذي دام ٥٠ عاما والانتهاكات التي ترتكب غير قانونية على السواء. وأعربت عن أملها بأن تتمكن الممثلة الإسرائيلية من ذكر كلمة ''احتلال'' في بيانها المقبل.

٦١ - **السيد ري سونغ تشول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفده يرفض رفضا قاطعا ادعاءات اليابان المضللة بشأن قضية الاختطاف. فقد انتهكت اليابان الاتفاقات المبرمة بين حكومتي بلاده واليابان، بما في ذلك اتفاق ستوكهولم، بانحيازها للجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويود وفده أن يحث اليابان على إصدار اعتذار رسمي خالص عن جميع الجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك جريمة الاسترقاق الجنسي، على نحو ما طالب به المجتمع الدولي، ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والتمييز

ضد الكوريين المقيمين في اليابان، تمشيا مع المسؤولية الأخلاقية والقانونية.

٦٢ - **السيد تسوتسومي** (اليابان): قال إنه ليس لدى اليابان نية لخرق اتفاق ستوكهولم، وهي تحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إعادة جميع المختطفين في أسرع وقت ممكن عملا بذلك الاتفاق. ومن المؤسف أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم ترد على الشواغل التي أعرب المجتمع الدولي عنها مرارا باتخاذ اجراءات ملموسة. وتأمل اليابان في الاستجابة لتلك الشواغل واتخاذ خطوات بناءة للمضي قدما.

٦٣ - **السيدة سيموفيتش** (إسرائيل): قالت إنها تتطلع الى الاستماع إلى منظمة فلسطينية غير حكومية تتحدث علنا ضد الإرهاب الفلسطيني، واستخدام الأطفال لأغراض الإرهاب، واستغلال النساء والأطفال الفلسطينيين وقتلهم. كما إنها تتطلع إلى الاستماع إلى المحاكم الفلسطينية تتحدث علنا ضد الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان التي يرتكبها الفلسطينيون.

رفعت الجلسة الساعة ١٦:٣٠.